المحور الثالث: فواعل السياسة العامة العالمية

إن مصـــطلح القوى عبر الوطنية يمثل الأطراف أو الجماعات أو المنظمات الذي يتجاوز نشـــاطها وتأثيرها حدود الدولة الوطنية الواحدة، وهذه المنظمات أو الجماعات تعتبر كأطراف فاعلة في مجال رسـم والتأثير في السياسـة العامة العالمية، ويكون تأثيرها أو نشـاطها في عدة ميادين منها السياسـة الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

إن استخدام تعبير القوى عبر الوطنية بذلا من تعبير الأطراف الفاعلة من غير الدول لأنها يوحي بأن الدولة هي المسـيطرة ولأن الأطراف الأخرى تعتبر أطراف ثانوية، كما أنه يضـيف في باب واحد الأطراف الفاعلة التي تختلف فيما بينها من حيث بنيتها ومصادرها ووسائلها المختلفة في التأثير في السياسة، ولهذا السبب قرر التخلي عن التعبير "من غير الدول".

ويمكن حصر هذه القوى أو الأطراف عبر الوطنية فيما يلي:

أولا: المنظمات الدولية:

تبلورت ظاهرة المنظمات الدولية بداية القرن التاسـع عشـر في ميدان النقل والمواصـلات الدولية بعد مؤتمر فينا 1815 الذي طرح فكرة الإدارة المشـــاركة للأنهار من قبل الدول والمعنية وثم تشـــكيل لجنة مركزية للملاحة في نهر الراين، ثم في ســـنة 1856 تم انعقاد مؤتمر باريس لإنشـــاء نظام مماثل لنهر الدانوب، ثم جاءت الاتحادات الإدارية كشـكل آخر من أشـكال للتعاون الدولي وقد مرت بعدَة مراحل بدء من مرحلة ما قبل انشـاء عصـبة الأمم والتي تضـمنتها معاهدة وسـتفاليا 1648 ثم مؤتمر فينا 1815، اتحاد الدول الأمريكية، نظام لاهاي الأول 1891، وآخر 1907، الاتحادات الدولية، ثم مرحلة انشـــاء عصـبة الأمم وهي أولى منظمة سـياسـية ذات طابع عالمي تتمتع بالشـخصـية الدولية وهي البذرة الأولى للمنظمات العالمية المعروفة اليوم، ثم المرحلة الثالثة وهي مرحلة انشـاء منظمة الأمم المتحدة بعد الخراب الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، فكر المجتمع الدولي من جديد في انشـاء هيئة دولية آخرى تعمل على تحقيق الســـلم والأمن الدوليين، فكانت منظمة الأمم المتحدة 1945، وقد عقدت العديد من الاجتماعات التمهيدية لانشـائها وإقرار ميثاقها، ضـف إلى المنظمات الدولية فقد شـهدت هذه المرحلة ازدياد للمنظمات الدولية تمارس العديد من الاختصـــاصـــات الدولية العامة، وكان لها الأثر البالغ في ديناميكية العلاقات الدولية وإرساء مبادئ القانون الدولي العام.

1. تعريف المنظمات الدولية:

يعرف الأستاذ "بول روتير" المنظمة الدولية بأنها: " إن المنظمة بوصفها تنظيم يقصد به مجموعة قادرة على أن تفصح بصورة دائمة عن إرادة ذاتية مستقلة عن أعضائها، وهي كتنظيم دولي، تفيد هذه المجموعة تتكون عادة وليس حتما من الدول".

نستخلص من التعريف المقدم من طرف الفقيه التركيز على كلمتين هما: المنظمة – التنظيم، الدولية– الدول، رغم كثرة التعاريف فإنه يمكن أن نعرف المنظمة الدولية على أنها: "كائن قانوني دولي يتمتع بإرادة ذاتية يمارسها من خلال أجهزة أو فروع معينة قصد الوصول إلى تحقيق أهداف محددة على المستوى الدولي.

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين لنا إن لهذا الكيان عدَة عناصر وهي:

❖ **الصفة الدولية:** ويقصد بها أن يتم تأسيس المنظمة من قبل كيانات تتمتع بوصف الدواة كاملة السيادة، وتقوم حكومة كل دولة باختيار من يمثلها في المنظمة.

❖ **الإرادة الذاتية (الشخصية القانونية الدولية):** العنصر المميز الآخر للمنظمة الدولية هو تمتعها بإرادة الذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء، تلك الإرادة التي تمكن المنظمة من اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات، وتم الاعتراف للمنظمة بالإرادة الذاتية أول مرة في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 11 أفريل 1949 بشأن تعويضات عن الأضرار التي تلحق بموظفي الأمم المتحدة.

وعنصر الإرادة الذاتية هو ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي، إذ لا يتمتع الأخير بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول المشتركة فيه، وبالتالي فإن قرارات المؤتمر لا تلزم إلا الدول التي وافقت عليها، في حين تلتزم القرارات الصادرة بالأغلبية كافة الدول الأعضاء في المنظمة إلا إذا اشترط الميثاق صدور القرار بالإجماع.

❖ **الاستمرارية والديمومة:** من خصائص المنظمة الدولية الاستمرار والديمومة فالمنظمة تنشأ أصلا من التقاء إرادة مجموعة من الدول لتحقيق غايات مشتركة مستمرة، ومن هنا كان لابد من استمرار المنظمة وأجهزتها.

❖ **الأهداف المشتركة:** لكل منظمة دولية أهداف تسعى إلى تحقيقها، فالمنظمة ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الغاية، ويتم تحديد الأهداف المنظمة عادة ميثاق انشائها وقد تكون هذه الأهداف شاملة.

2. تصنيف المنظمات الدولية:

❖ **المنظمات العالمية والمنظمات الإقليمية:**

المنظمة العالمية يمتد اختصاصها على الصعيد العالمي كمنظمة الأمم المتحدة وتكون العضوية فيها متاحة لجميع الدول.

أما المنظمات الإقليمية فتقتصر العضوية فيها على منظمة جغرافية محددة كالاتحاد الافريقي مثلا، أو بناء على اجتماع خصائص ومقومات مشتركة بين الأعضاء كمنظمة التعاون الإسلامي أو الدول العربية مثلا.

❖ **المنظمات العامة والمنظمات المتخصصة:**

لا تقتصر اختصاصات المنظمات العامة على مجال محدد بشكل عام وشامل، وتجمع ضمن الأهداف الواردة في ميثاقها الأساسي نشاطات مختلفة، لذلك تعرف كذلك بتسمية المنظمات متعددة الأغراض، بينما ينحصر اختصاص المنظمات المتخصصة في تحقيق ميادين محددة بالذات كالتجارة أو المالية أو الاقتصادية أو الصحة أو التعليم وغيرها من المجالات المتخصصة دون إمكانية الجمع بين بين الاختصاصات الوظيفية كلها بصفة عامة.

❖ **المنظمات العادية والمنظمات الاندماجية:**

يقوم المعيار الأساسي للتمييز بين المنظمات العادية والاندماجية على مدى التأثير والاندماج في قرار المنظمة، فالمنظمات الاندماجية تؤثر على إرادة الدول الأعضاء بشكل أكثر وتدفع بها على توحيد قراراتها والانطواء تحت لواء الإرادة العليا للمنظمة، ويمتد اختصاصها حتى لمخاطبة الأفراد وليس الدول فقط مثلما هو الحال بالنسبة لمنظمة الاتحاد الأوروبي، وبينما يكون أثر المنظمات العادية محدودا فقط ولا يؤثر بشكل واضح على إرادة الدول الأطراف فيها ولا يمتد إلى مخاطبة الأفراد كمنظمة الاتحاد الافريقي مثلا.

❖ **المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية:**

تنحصر العضوية في المنظمات الحكومية على الدول فقط أي الكيان الدولي المتمتع بالسيادة عادة، ويخضع نظام المنظمات الحكومية لأحكام وقواعد القانون الدولي، بينما تكون العضوية في المنظمات غير الحكومية غير قاصرة على الدول، وانما على تنظيمات المجتمع المدني والجمعيات الفاعلة لكن دون أن تخضع لقواعد القانون الدولي وانما للقانون الوطني للدولة التي تنشأ فيها المنظمة.

3.دور المنظمات الدولية في مجال صنع السياسات العالمية:

أصبحت المنظمات الدولية تشكل إحدى السمات البارزة للنظام الدولي المعاصر نظرا للدور المهم الذي تلعبه على المستويات كافة، وتظهر أهمية المنظمات الدولية من خلال تزايد أنشطتها وفعالية دورها، الأمر الذي جعلها في حركة تطور سواء من حيث الكم ومن حيث الكيف.

إن هذه المنظمات أصبحت تفوق الدول من حيث العدد وهذا ما يدل أن هناك اهتمام بها على مستوى سياسات الدول، حيث تستطيع الدول من خلال نشاطها في المنظمات الدولية أن تستغل نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، خاصة في التأثير على دول آخرى لكسب تأييدها أثناء عملية التصويت على اصدار قرارات بخصوص قضية ما، كما يمكنها تحقيق منافع آخرى لمنح المساعدات أو القروض التي يمكن الحصول عليها من المؤسسات الدولية التابعة للمنظمات الدولية.

عند الفحص الدقيق لتأثير المنظمات الدولية على عملية السياسة العامة، يميز الباحثون بين ثلاث مراحل أساسية:

1. **مرحلة التخطيط:** تسعى المنظمات الدولية خلال هذه المرحلة إلى تحفيز العمل السياسي، خاصة عن طريق التعريف بالمشاكل والمخاطر البيئية، ودعوة الدول لاتخاذ إجراءات معينة.
2. **مرحلة صياغة السياسة:** فإن المنظمات الدولية تعمل على اقناع الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية على تغيير سياستها وممارستها، وما أن تتم عملية صياغة السياسة مثلا البيئية ضمن سياق المفوضات الخاصة بالاتفاق، تعمل المنظمات على التأثير في النقاشات حول الاقتراحات المقدمة، ومحاولة المشاركة في الصيغة النهائية لنتيجة المفاوضات.
3. **مرحلة التطبيق:** فإن المنظمات الدولية تستطيع مساعدة الدول في مراقبة الالتزام بالاتفاقيات الدولية وتنفيذ المشاريع عن طريق هذه الشراكة، لذا فإن المنظمات الدولية تعمل على تحسين شرعية السياسة العامة (البيئية) وتسهل عملية تطبيقها.

ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات:

يرجع نشـوء الشـركات المتعددة الجنسـيات إلى النظريات الاقتصـادية منها نظرية حركة رؤوس الأموال من النظرية التقليدية إلى النظرية الكلاسـيكية الجديدة التي تبناها "مارشـال" ثم نظرية "كينز" من التيارات الاقتصادية المعاصرة.

نشأت الشركات المتعددة الجنسيات مع مطلع القرن الماضـي عام 1914 وتوطدت بشكل راسخ وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات ب 14 مليار دولار، وكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار، ثم تليها الشركات الأمريكية والألمانية، سيطرت هذه الشركات على الموارد الأولية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين.

ويمكن حصر أسباب ظهور الشركات المتعددة الجنسيات في:

- وجود حواجز جمركية وارتفاع نفقات النقل مما يؤدي إلى رفع الأسـعار، الأمر الذي ينعكس سـلبا على صعيد المنافسة.
- أن الأوضـاع النقدية والسـياسـات الضـريبية والمالية للدول الرأسـمالية المتطورة هي من العوامل الرئيسية في تكوين تلك الشركات.
- أنها محاولة لتقليل المخاطر الاقتصـادية وفقا للنظريات الاقتصـادية العالمية منها نظرية "سـويزي" و "باران" التي تفيد أن هناك زيادة مضطردة للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى.

ومع بداية التسـعينيات كثر الحديث عن تعاظم دور هذه الشـركات وارتباطها الجوهري بما يسـمى العولمة الاقتصـادية التي تقوم على اسـتراتيجية رأس المال المعولم وتسـعى لإخضـاع الجميع لمقتضـيات مشـروع الهيمنة الأمريكي المعولم، وهي اسـتراتيجية تسـتهدف تعميق العولمة الاقتصـادية وسـيادة السـوق عالميا.

1. مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات:

لقد كثرت تعريفات الفقهاء للشركة متعددة الجنسيات واختلفت كاختلافهم في تحديد تسمية لها كشركات متعددة الجنسيات، شركات عبر الوطنية، شركات عبر القومية، الشركات العالمية.

وجاء في تعريف الأمم المتحدة بأنها: " كيان اقتصـادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شـركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشـركة الأم بصـورة فعالة، وتخطط لها لكل قراراتها تخطيطا شاملا.

وهو ما يعني أنها عبارة عن شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيرا ما تندمج مع شركات من دول أخرى.

2. عوامل انتشار الشركات المتعددة الجنسيات:

1) تحرير السياسة العامة

2) تزايد الانفتاح الاقتصادي والتجاري الواسع بين دول العالم.

3) تقديم الدول المضيفة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في سبيل تشجيع الاستثمار الأجنبي في دولتها.

4) انخفاض تكاليف الإنتاج بسبب حجمها الضخم وقربها من المواد الخام.

5) انخفاض مقدار الأجور في الدول المضيفة.

6) تقديمها واحتكارها منتجات ذات جودة عالية.

7) رغبة الدول المضيفة الاستفادة من الخبرات الأجنبية الخاصة بهذه الشركات.

3. دور الشركات المتعددة الجنسيات في السياسة العالمية:

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أحد أهم العوامل المؤثرة في حركة الاقتصاد العالمي، ويمكن رصد تأثيرها في النقاط الآتية:

1) **تأكيد على الصفة العالمية:** لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا كبيرا في التأثير على آليات ومكونات النظام الاقتصادي العالمي والذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير أداء منظم عابر القوميات الأمر الذي يؤدي إلى عولمة الاقتصاد حيث استطاعت تلك الشركات من تحويل العالم إلى كيان موحد تتوفر فيه الاتصالات والمواصلات والمعلومات، اضافة إلى ذلك ومن خلال تلك الشركات بذأت تنتشر العالمية على كافة المستويات الإنتاجية، والتمويلية التكنولوجية، والتسويقية، والإدارية مما أضفى عليها صفة العالمية.

2) **التأثير على النظام النقدي الدولي:** استطاعت الشركات المتعددة الجنسيات من التأثير على السياسة النقدية والاستقرار النقدي العالمي من خلال التحكم بأسواق المال العالمية والمؤسسات الدولية.

3) **التأثير على التجارة الدولية:** نتيجة امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية فإن تأثيرها يكون على منظومة وهيكل التجارة الخارجية والدولية من خلال

ما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية وامكانيات مادية وبشرية والتي قد تؤدي إلى اكتساب العديد من الدول في العالم بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات والأنشطة المختلفة.

ثالثا: المنظمات غير الحكومية:

نشـــأت المنظمات غير الحكومية منذ العصـــور القديمة، وتطورت في التاريخ عبر مراحل عديدة وكانت في مرحلة معينة تكتســـب الشـــهرة ونفوذ كبيرة في المجتمع الدولي، وبقيت هذه المنظمات تحظى بتطور كبير إلى أن تم الاعتراف بها رسميا في ميثاق الأمم المتحدة.

ظهرت هذه المنظمات غير الحكومية منذ أواخر القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشـرين، وقد ساهم التطور السريع للتبادل والاتصالات خلال العقود الأخيرة في تفعيل وتدعيم دور هذه المنظمات، كما أن بروز النظام الدولي أحادي القطبية ذي الطابع الرأسمالي أدى إلى توسيع نشاط هذه المنظمات، حيث أن أول المنظمات الدولية غير الحكومية نشأت في القرن 17، وشاع استخدام هذا المصطلح في أوروبا خلال القرنين 17 و18 بعد أن نضجت العلاقات الرأسمالية.

تم إضـفاء الطابع الرسـمي على مصـطلح " المنظمات غير الحكومية " لأول مرة داخل منظومة الأمم المتحدة في عام 1945م وادراجة في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تمنح المادة (71) المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الصلاحية لـــ " عمل الترتيبات اللازمة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالقضايا المناطة بها في أطار الصلاحيات الممنوحة لها."

وأخذت العلاقة بين المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية طابعاً رسمياً أكبر عند صدور قراري المجلس رقم 1296 ، 1996 اللذان حددا معايير الصفة الاستشارية للمنظمات الغير حكومية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة . وفي الوقت الذي كانت فيه المنظمات غير الحكومية أداة فاعلة في أدراج معايير حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، إلا أنها عدد هذه المنظمات كان قليلاً كما أن تأثيرها كان محدوداً آنذاك، فقط إحدى وأربعون منظمة غير حكومية تمتعت بالصـفة الاسـتشـارية مع المجلس عام 1948 والأقل منها لحد الآن تصـب جل اهتمامها على القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

ولكن ومنذ الســتينات فإن المنظمات غير الحكومية وتأثيرها محلياً أو دولياً نمى باضـــطراد، فما يقارب الـ 500 منظمة غير حكومية حازت على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عام 1968 وقد أرتفع هذا العدد ليصـــل إلى 1000 منظمة بحلول عام 1992.

وأشار البنك الدولي بأن أجمالي المساعدات الخاصة بالتنمية التي صرفتها المنظمات غير حكومية الدولية قد أرتفع عشـــرة أضـــعاف بين عامي 1970 و1985ويقدر البنك الدولي أجمالي عدد المنظمات غير الحكومية المحلية في البلدان النامية بين 6000 و30.000 منظمة وقد تنامي أيضاً تأثير هذه المنظمات سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

1. **مفهوم المنظمات غير الحكومية:**

إن مصـــطلح المنظمـات غير الحكوميـة **Non Governmental Organization** يعـد من المصطلحات الأكثر شيوعا على المستوى العالمي فقد قدمت له عديد من التعاريف نذكر منها:

- يعرفها جاك فونتانيل Jacques Fontanel بأنها: " مجموعة تجمع حركة، مؤسـسـة تنشـأ ليس باتفاق بين الدول، لكن بمبادرة خاصـــة أو مشـــتركة تجمع أشـــخاص طبيعيين أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي".
- عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنظمات غير الحكومية بأنها: " منظمات تطوعية تعمل مع آخرين، وكثيرا ما تعمل لمصـــلحة آخرين وتنصـــب أعمالها وأنشـــطتها على قضـــايا وأناس خرج نطاق موظفيها وعضويتها".
- يعرفها الدكتور أحمد أبو ألوفا بأنها: " منظمة لا يتم إنشـــائها باتفاق بين الحكومات وإنما تنشـــأ باتفاق بين أشخاص وهيئات غير حكومية، كما أنها تضم أساسا ممثلين وأعضاء غير حكوميين."

وعليه فإن المنظمات غير الحكومية عبارة عن تجمع هيئات خاصة أو أفراد تنشأ لممارسة نشاطها في مختلف أوجه الحياة الإنســـانية وهي منظمات لا تســـتهدف الربح المادي من وراء نشـــاطها وتكون هذه المنظمات وطنية إذا انحصـــر نطاق عضـــويتها ونشـــاطها في الحدود الوطنية لدولة ما، وتكون منظمات دولية متى ما تجاوزت في عضويتها ونشاطها الأبعاد الوطنية للدول.

1. **دور المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية:**

تقوم المنظمات غير الحكومية بأدوار مختلف سواء من حيث علاقتها بالحكومات الرسمية خاصـة إن تكونت علاقة تعاون وتختلف حســـب طبيعة الدول، فهناك حكومات تميل إلى إعطاء المنظمات غير الحكومية دور القيادة في المسائل الإنمائية مثل تنظيم الأسرة والبعض الآخر لا يدعم مثل هذه المنظمات وما تدعيه لنفسها من أهمية للدور الذي تلعبه في عملية التغير خصوصا في المجتمعات التي كان للدولة

دور مهيمن فيها حيث تتمسك هذه الحكومات بحقها السياسي والسيادي في أن تعمل كحارس يسمح أو لا يسمح بالاتصال بين المنظمات القائمة داخل حدودها وبين الوكالات الخارجية.

وفي ظل التطورات التي فرضتها العولمة فإن الدور الذي تعلبه المنظمات غير الحكومية عالميا مؤثر على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية حتى شمل نفوذها القوى والمدن والأحياء متخطية سيادة الدولة، الأمر الذي جعل مؤسسو منظمة أطباء بلا حدود يؤكدون أن جميع المنظمات غير الحكومية تنتهك وتدمر سلطة الدولة.

وعليه فإن المنظمات غير الحكومية صنفت من الفواعل غير الدولاتية وتعلب دورا مهما من التأثير في السياسة العالمية منها مجال حماية البيئة، التنمية المستدامة، تخفيف الفقر، حيث تعمل المنظمات غير الحكومية في السياسات البيئية مثلا على:

- إثارة الوعي العام حول القضايا البيئية.
- تعمل على كسب قرارات مهمة من صناع القرار الرسميين من أجل التأثير على السياسات المحلية والخارجية المتعلقة بالبيئة.
- تنسيق الجهود لتعديل سلوك الشركات المضرة بالطبيعة.
- المشاركة في المفاوضات البيئية الدولية وتساعد على مراقبة وتطبيق الاتفاقيات الدولية.

ومن هذا المنطلق لقد تعددت الآراء بين المختصين حول الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في السياسة العالمية، فهناك من يرى أنها جاءت لتكرّس مبادئ الديمقراطيّة ولتجد حلولاً للمشاكل والتحديات التي تواجه العالم على مختلف الأصعدة، فيقول **كارل ميلوفسكي** Carl Milofsky : " مُنِحت المنظّمات غير الحكوميّة المسؤوليّة الأساسيّة في حل المشاكل الاجتماعيّة المعاصرة"، كما أنّ البعض يشيد بدورها في تعزيز العلاقة بين الأفراد والجماعة الدوليّة وتعزيز التعاون، فيقول **بيير جيربيه** Pierre Gerbier : "قد سبقت المنظّمات غير الحكوميّة الدّول في طريق التّعاون وحثّتها على خلق منظّمات بين الحكومات وبهذا فإنّ الرّابطة الدوليّة لحماية العمال قد أوجدت الاتفاقات الأولى بين الحكومات وهي الّتي أدّت في سنة 1919 إلى مكتب العمل الدّولي وباستمرارها على لعب الدّور الدّيناميكيّ الخلّاق، وهي ستشترك بدون شكّ في توجيه التطوّر نحو تخفيف سلطات الدّولة في التنظيم الدولي، ونحو رباط أفضل بين الأفراد والجماعة الدوليّة"، وبالتالي فإن أصحاب هذا الرأي يؤكدون على ضرورة وجود المنظمات غير الحكومية.

أما أصحاب الرأي الثاني يؤكدون على أنّ المنظّمات غير الحكوميّة تسعى للتّدخّل في الشّؤون الدّاخليّة للدّولة، كما أنّها تستطيع أن تغيّر الأوضاع السياسيّة داخل دولة ما لصالح دولة أجنبيّة كونها وفقًا لاعتبارهم أنّها تابعة، إذ أنّ الدّول النّامية هي في الأســـاس تابعة للدّول المتطوّرة. فيقول **منير شقيف** في هذا الصّدد: "أخذت عدوى تشكيل المنظّمات غير الحكوميّة تنتقل إلى بلدان العالم الثالث، الذي يُفترض به أن يكون تابعًا ومن ثمّ يُفترض بها أن تكون تابعة، ما دامت غير منبثقة مباشـــرة من قلب المجتمع وغير مدعومة ماليًّا ومعنويًّا ومحميّة من قِبله." فيعتبر شـــقيف أنّ العولمة هي الّتي أتت بالمنظّمات غير الحكوميّة بتشجيع من سياسات البنك الدّوليّ وصندوق النّقد الدّوليّ والحكومات الغربيّة لتتّخذ من هذه المنظّمات أداة استراتيجيّة دوليّة في المنطقة العربيّة. بالإضافة إلى ذلك، ينتقد **جوزيف مســـعد** تأثير المنظّمات غير الحكوميّة ويعتبر أنّ دورها إمبرياليّ. حيث يلفت الانتباه إليها على "أنّها 'تتنافس مع النظام القائم' فيما وصـــفه ب 'نيل رضـــا ليبرالي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية الذين يموّلونها'، مشدداً: 'نحن أمام هجمة شرسة هي جزء من دعاية عالميّة تختزل التحليل والفكر بشعارات سطحيّة واهية يجري تبنيها على أنّها قمّة العمق والتحليل الفكري والمفاهيمي.'" أي أنّ مسعد قد أشار إلى اســتغلال هذه المنظّمات من قبل الفاعلين في النّظام العالميّ الحالي ويعتبرها أنّها تروّج شــعارات لليبراليّين من دون فهم أبعادها.